**بيان المملكة العربية السعودية في اجتماع مجموعة العمل بشأن الحق في التنمية**

**١٥ مايو ٢٠٢٣**

شكراً السيد الرئيس،،

تولي المملكة العربية السعودية موضوع إعمال الحق في التنمية أهمية قصوى إذ تدرك أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة ، تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية الجميع، وهي عامل رئيسي لتمتع الفرد بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية كاملة.

السيد الرئيس…

أنشأت المملكة ذراعها التنموي وهو الصندوق السعودي للتنمية عام ١٩٧٤م قبل الإعلان العالمي للحق في التنمية ب ١٢ عاماً، والهدف من إنشائه أن تكون المملكة شريكًا استراتيجيًا شاملًا ممكنًا للتنمية الاقتصادية المستدامة في دول العالم النامية، وأن تدعم التنمية الاقتصادية المستقرة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية والبشرية للاستفادة من جوانب القوة في المملكة العربية السعودية لتلبية احتياجات الدول النامية حول العالم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف غطت مشاريع المملكة التنموية ٨٤ دولة من مختلف القارات وتطمح المملكة للوصول ل١٠٠ دولة في السنوات القادمة، ويعد كل ذلك انسجاماً مع رؤية المملكة 2030 وأهدافها المتمثلة في تحقيق الرخاء و توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية.

ختاماً السيد الرئيس،،

تؤكد المملكة عزمها على الانخراط بفاعلية بمحادثات إنشاء اتفاقية بشأن الحق في التنمية والتي يمكن أن تجعل التنمية واقع يتمتع به الجميع ، وتضمن تفعيل الحق في التنمية كأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ورفع الحق في التنمية على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا، ليصبح على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى.

شكرا السيد الرئيس..